حديث المالية

المحتويات

كلمة الوزير ١

المعهد المالي: مشاريع العام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ١

سيرة ٢
- وزير المالية الدكتور جورج قرم، سيرته وأعماله
- أسعد غانم، مدير الجمارك العام
- حسين غصن، عضو المجلس الأعلى للجمارك

تدريب ٤
- اللغة الفرنسية: إنفتاح ثقافي على العالم
- حسّن لغتك الإنكليزية

إعلام ٤
- المكتبة المالية تشارك في معرض الكتاب الفرنسي

ملف ٥
- اليانصيب الوطني

تعرف ٨
- جائزة نوبل للإقتصاد: مساهمة في اقتصاد المصلحة العامة
- المعهد العربي للتخطيط

المعهد المالي (تابع) ١٠

- نشرة صادرة عن المعهد المالي.
- التحرير والتصوير: المعهد المالي
- ترجمة: زينة كنج
- الطباعة: تقنية الشركة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل.
- تنفيذ: د. الفغالي

إعتذار

نعتذر من جميع قراء حديث المالية عن التأخير في إصدار العدد الخامس من المجلة. كما نوجه إعتذاراً خاصاً للأشخاص الذين كتبوا لنا مقالات لم تصدر في هذا العدد.

سيرة

وزير المالية الدكتور جورج قرم

سيرتـــه...

ولد في الإسكندرية عام ١٩٤٠. والده الرسام والشاعر والموسيقي جورج قرم. متزوج وله ثلاثة أولاد.

دراسته

١٩٦١ – تخرج من معهد العلوم السياسية – فرع العلوم الإقتصادية والمالية

١٩٦٦ – حاز على دبلوم الدراسات العليا في القانون

١٩٦٩ – حاز على دكتوراه دولة في القانون الدستوري بتفوق وتهنئة من اللجنة الفاحصة وتوصية بنشر الأطروحة وموضوعها «تعدد الأديان وأنظمة الحكم»

حياته المهنية

١٩٦٣ – ١٩٦٤ خبير إقتصادي في وزارة التصميم العام – بيروت

١٩٦٤ – ١٩٦٨ خبير في شؤون النقد والتسليف في وزارة المالية – بيروت

١٩٦٨ – ١٩٦٩ ممثل عام مساعد لمصرف الكريدي ليونيه في الشرق الأوسط – بيروت

١٩٧٠ – ١٩٧٣ مساعد مدير اتحاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) – باريس

١٩٧٣ – ١٩٧٩ ممثل عام في الشرق الأوسط للبنك الوطني الجزائري – بيروت و١٩٧٦ – ١٩٧٨ مستشار وزير المالية الجزائري

١٩٨٠ – ١٩٨٥ مستشار حاكم مصرف لبنان – بيروت و١٩٨٠ – ١٩٨٢ مدير الاستثمارات في شركة انترا للاستثمارات

١٩٨٦ – خبير اقتصادي ومالي مستقل مقيم في باريس، يعمل مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات عربية ودولية كبرى.

أعمالـــه...

صدر هذا الكتاب في طبعة جديدة موسعة تحت عنوان

Liban: Les guerres de l'Europe et de l'Orient, 1840-1991, Gallimard, coll. Folio/actuel, Paris 1992.

* **L'Europe et l'Orient**, de la balkanisation à la libanisation. Histoire d'une modernité inaccomplie La Découverte, Paris, 1989.

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **أوروبا والمشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠.

* **L'avenir du Liban dans le contexte régional et international**, ouvrage collectif sous la direction de Paul Balta et Georges Corm, les éditions ouvrières/ E.D.I., Paris, 1990.

* **Identités et conflits au Moyen-Orient, 1919-1991**, Arcantère, Paris, 1992 (recueil d'articles et d'études sur le Moyen-Orient parus entre 1985 et 1992)

* **La Mue (récit fantastique)**, Noël Blandin, Paris, (FMA, Beyrouth), 1990.

* **Le nouveau désordre économique mondial**, La Découverte, Paris (FMA, Beyrouth), 1993.

صدر هذا الكتاب باللغة العربية تحت عنوان **الفوضى الإقتصادية الدولية الجديدة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٤ كما صدر باللغتين الإيطالية والبرتغالية.

* **Le Moyen-Orient**, Flammarion, coll. Dominos, Paris, 1993.

* **الإعمار والمصلحة العامة – في الإقتصاد والسياسة**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦.

La reconstruction et l'intérêt collectif; de la politique économique d'après-guerre, Editions Al Jadid, Beyrouth, 1996.

* **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦.

Introduction au Liban et au Libanais, Editions Al Jadid, Beyrouth, 1996.

* **Politique économique et planification au Liban 1953-1963**, Imprimerie universelle, Beyrouth, 1964

* **Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles: effets socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux**, L.G.D.S. Paris, 1971 (publié aussi en arabe et en serbo-croate).

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، دار النهار، بيروت ١٩٧٩ و١٩٩٣ كما أصدره المجمع العلمي في سراييفو باللغة الصربوكرواتية عام ١٩٧١.

* **الإقتصاد العربي أمام التحدي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧.

L'économie arabe au défi, Editions Talia, Beyrouth, 1977

* **التبعية الإقتصادية – قروض العالم الثالث في المنظور التاريخي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

La dépendance économique, Les dettes du tiers-monde au miroir de l'histoire, Editions Talia, Beyrouth, 1980

* **التنمية المفقودة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

Le développement introuvable, Editions Talia, Beyrouth 1981

* **Le Proche-Orient éclaté**, la Découverte, Paris, 1983, (réédition revue et augmentée: Gallimard, coll. Folio/Histoire, Paris, 1991).

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **انفجار المشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤ وبالانكليزية تحت عنوان

Fragmentation of the Middle-East, The Last Thirty Years, Unwin Hyman-Hutchinson, London, 1988.

* **Géopolitique du conflit libanais**, La Découverte, Paris (FMA, Beyrouth) 1986.

أسعد غانم، مدير الجمارك العام

- من مواليد عام ١٩٤٦- صغبين – البقاع الغربي، متزوج من السيدة ايفيت زمريا.
- تطوع في الجيش بصفة تلميذ ضابط بحري اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١.
- رقي إلى رتبة ملازم بحري اعتباراً من ١٩٦٧/٨/١ وتدرج في الترقية حتى رتبة عميد ركن مهندس بحري اعتباراً من ١٩٩٤/١/١.
- أسندت إليه وظائف قيادية في القوات البحرية من آمر حاقرة حتى قائد القوات البحرية.
- عيّن مديراً للأفراد في قيادة الجيش مدة ثماني سنوات وكلف بتأمين نائب رئيس الأركان للعديد بالإضافة إلى وظيفته مديراً للأفراد اعتباراً من ١٩٩٧/١٢/١٧ وحتى قبول استقالته.
- استقال من الجيش اعتباراً من ١٩٩٩/١/٢.
- تابع عدة دورات دراسية واختصاص في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.
- حائز على شهادة هندسة من الكلية البحرية الفرنسية.
- حائز على عدة أوسمة وطنية واجنبية.
- يتقن اللغتين الفرنسية والإنكليزية.
- عيّن مديراً للجمارك العام بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٩٩ بموجب المرسوم رقم ٥٤، تاريخ ١٩٩٩/١/٧، واستلم مهامه في منصبه الجديد اعتباراً من ١٩٩٩/١/٨.

حسن غصن، عضو المجلس الأعلى للجمارك

مواليد برجا عام ١٩٤٠ متأهل وله ثلاثة أولاد.
تدرج في الجمارك منذ العام ١٩٦٢، مراقب مساعد، مراقب، مراقب أول، رئيس مصلحة، ثم مدير جمارك.
مجاز بالحقوق من الجامعة اللبنانية (١٩٦٤) وبالعلوم الفلسفية والإجتماعية من جامعة بيروت العربية (١٩٧٠).
حاصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام (١٩٧٩) ودبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص (١٩٨٠) وبعد اطروحة دكتوراه دولة بالقانون في موضوع «وثيقة الشحن البحري».
أعد أبحاث ودراسات عديدة ومتنوعة في موضوعات جمركية ومالية وإدارية منها «دور العرف الدستوري في لبنان» (الجامعة اللبنانية – ١٩٧٩) ودراسة حول أوضاع المراقبين والموانئ وتنظيم إدارة الجمارك.
أستاذ جامعي لمادتي إدارة المراقبين وحسابات الضريبة الجمركية في كلية التجارة – الجامعة العربية.
مدرس في دورات عديدة نظمها مجلس الخدمة المدنية للمراقبين المساعدين في إدارة الجمارك.
مدرس لمادة أصول المحاكمات الجزائية في دورات التنشئة لضباط الجمارك وفي دورة نظمتها قيادة الجيش لإعداد بعض الضباط للقيام بوظيفة محقق عدلي.
شارك كعضو في عدة وفود ولجان خارجية وداخلية وكرئيس لجنة إعادة تنظيم إدارة الجمارك – المديرية العامة للجمارك.
نال مكافآت تقدير من التفتيش المركزي، ومن هيئة المجلس الأعلى السوري – اللبناني ومكافأة رمز الشرف الجمركي عام ١٩٩٣.

* تنشر حديث المالية سيرة السيد انطوان معوض، عضو المجلس الأعلى للجمارك في عددها المقبل.

تدريب

اللغة الفرنسية: انفتاح ثقافي على العالم

السيدة منى قيومجي
مدرسة اللغة الفرنسية

من يطلب التقدّم في عمله عليه أن يعرف عدّة لغات. واشتراط معرفة ثلاث لغات على الأقل أصبح من معايير التوظيف والترقية في المؤسسات الرسمية والخاصة.

ليست اللغة الفرنسية لغة أعمال ولا هي لغة «صالونات»، كما يقال أحياناً، فحسب، إنها أيضاً، وقبل كل شيء، لغة انفتاح ثقافي على العالم. ومنذ بضعة أعوام أخذت اللغة الفرنسية تستعيد مكانتها في لبنان كما في سابق عهدها. واليوم نتحدّث عن الفرنكوفونية، ونتكلّم أكثر فأكثر باللغة الفرنسية.

ولأن المعهد المالي مدرك لدور تعلّم هذه اللغة في مستقبل البلاد، فهو يستعيد التجربة التي بدأها في تشرين الأول ١٩٩٧، وذلك بفتح دورات مجانية لتعليم اللغة الفرنسية لموظفي وزارة المالية.

يعطي الدروس مدرس من المركز الثقافي الفرنسي
مدة كل دورة: ٤٠ ساعة
المستويات:
المستوى الأول: الاثنين والأربعاء، من ١٤:٣٠ حتى ١٦:٠٠
المستوى الثاني: الثلاثاء والخميس، من ١٤:٣٠ حتى ١٦:٠٠
المستوى الثالث: الخميس، الساعة ١٦:٠٠
عند اختتام برنامج المستوى الثاني، تُعطى شهادة للطلاب الذين نجحوا في الامتحان النهائي.

يتم التسجيل في المعهد المالي.
يخضع الملتحقون الجدد لاختبار تحديد المستوى، في ١٥ شباط، الساعة ١٤:٣٠ في المعهد المالي.

حسّن لغتك الإنكليزية

السيدة فريدة خزام
مدرسة اللغة الإنكليزية

يجري الآن، في المعهد المالي، التسجيل لدورة شباط ١٩٩٩ لتعلّم اللغة الإنكليزية. وتستمر الدورة على مدى ٢٦ أسبوعاً، على أساس حصة مدتها ساعة ونصف الساعة، كل أسبوعين، وتعطي الدروس السيدة فريدة خزام، وهي أسترالية من أصل لبناني.

تعطى في شباط ١٩٩٩ الدروس التالية:
- مبادئ الإنكليزية.
- محادثة إنكليزية - بالإنكليزية البريطانية والإنكليزية الأميركية.

والدروس من تأليف السيدة لبنى كين، أعدتها خصيصاً لتعليم الراشدين، بشكل يتيح لهم الاندماج بنشاط في الدرس ويسهل للمدرسين عملية التعليم. إنها طريقة مجرّبة وواسعة الانتشار خارج لبنان، تروق للطلاب ويجدون فيها الفائدة والتنوّع والمتعة في آن. وبها يصرف الطلاب وقتاً أقل في الاستماع ووقتاً أطول في تطبيق اللغة. بالإضافة إلى ذلك، تم التحضير لاستقبال ضيوف محاضرين «من السفارات والمؤسسات التجارية» يتوجّهون إلى الطلاب ويتحدثون باللغة الإنكليزية، عن مجالات خبراتهم وكفاءاتهم. أما الطلاب من المستويات الأدنى فسيلتقون في المعهد مع مقدّم برامج إذاعية، يجري معهم المقابلات باللغة الإنكليزية، ومن ثم تذاع التسجيلات على الهواء.

تعطى الدروس مجاناً لموظفي الوزارة، إلا أن الكتب والكرّاسات هي على نفقة الطلاب.

إننا نشجّعكم على تعلّم اللغة الإنكليزية في المعهد المالي. وتذكركم بأنها آخر فرصة للقيام بذلك في هذا القرن.

تعلن لجميع الموظفين الذين اشتركوا في دورة تدريبية تنظمها المعهد المالي في الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران ١٩٩٨ أنه بإمكانهم سحب شهادة اشتراك كل تهار جمعة من عند السيدة رنا سلطاني.

إعلام

المكتبة المالية تشارك في معرض الكتاب الفرنسي

المكتبة المالية - جناح في معرض الكتاب الفرنسي

إقبال واهتمام

لأول مرة هذه السنة، شاركت المكتبة المالية في المعرض السابع للكتاب الفرنسي الذي جرى تحت عنوان «اقرأ بالفرنسية وبالموسيقى». وبدا هذا اللقاء السنوي، الذي امتدّ طوال عشرة أيام، وكأنه أحد أهم الأحداث الفرنكوفونية في الشرق الأوسط.

شكّل جناح المكتبة المالية فرصة أطلّت من خلاله على الجمهور العريض، وبالفعل، أبدى عدد من الاقتصاديين والمحلّلين الماليين والطلاب وكذلك الأشخاص ممن كانوا يسعون للتزوّد بمؤلّفات ومستندات تتعلّق بالمواضيع الاقتصادية والمالية والقانونية، اهتماماً كبيراً بملئ هذه المكتبة وسهولة الوصول إلى المعلومات فيها. فجاءت تلبية لحاجات جهات عدة، بوجود مركز توثيق متخصص يحوي منشورات تتناول شتى المسائل والقضايا الاقتصادية الراهنة. كذلك، أتاح جناح المكتبة المالية للزوّار فرصة التعرّف على نظام «الكسندري» Alexandrie الإلكتروني للبحث عن المعلومات ونيلها، والدخول إلى موقع المكتبة على الإنترنت.

اليـــانصيـــب الوطنـــي

إذا أغرى فؤادي يانصيبٌ ... فإني قد تحيبٌ وقد أصيبُ
ولكني مع الوطني دوماً... أصيبُ... إصابتين ولا تحيبُ...

اليانصيب الوطني بشكل عام يهدف إلى مساعدة المشاريع الاجتماعية والجمعيات الخيرية ويدخل الفرح إلى قلوب الرابحين ويقدم فرصة متواضعة اسبوعياً لإدخال السعادة إلى دياركم.

إن مديرية اليانصيب الوطني هي إدارة ذات موازنة ملحقة بالموازنة العامة ومرتبطة مباشرة بالسيد وزير المالية (المادة الأولى للمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢).

خصصت أرباح اليانصيب الوطني كما يلي:

القسم الأول: يخصص بمصلحة الإنعاش الاجتماعي.

والقسم الثاني: يخصص «بالإدارة» لمساعدة المشاريع الاجتماعية الخيرية الأخرى التي لا تدخل ضمن نطاق أعمال المصلحة المذكورة، ويقوم بها أشخاص طبيعيون وعضويون (المادة الثانية من المرسوم رقم ٢٨٢٦ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٤).

ولقد حددت نسبة القسم الثاني بخمسة وعشرين بالمئة من الأرباح. ونتيجة التطورات التي حصلت على صعيد الهيكلية الادارية واستحداث عدد من الوزارات، وبعد أن أصبحت المصلحة المذكورة إدارة عامة (المديرية العامة للشؤون الاجتماعية) تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، عمدت مديرية اليانصيب الوطني بعد حصول التعديلات المذكورة أعلاه إلى تحويل أرباحها المودعة في مصرف لبنان إلى حساب الخزينة العامة في وزارة المالية، على أن ترصد مقابلها اعتمادات في موازنة المديرية العامة للشؤون الاجتماعية.

وقد بلغت على التوالي:

خلال العام ٩٥	١٣ ٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(ثلاثة عشر ملياراً وستمئة مليون ليرة).
خلال العام ٩٦	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(خمسة عشر ملياراً).
خلال العام ٩٧	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(سبعة عشر ملياراً).
خلال العام ٩٨	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(واحد وعشرون ملياراً).

لغاية ٩٨/١١/١٠

في ملاك المديرية:

لقد حدد المرسوم ٨٣٥٠ ملاك مديرية اليانصيب الوطني، بحيث أصبحت الوظائف الملحوظة ٣١ وظيفة موزعة على الشكل التالي:

مدير (فئة ثانية) وخمس وظائف من الفئة الثالثة (رئيس الدائرة الإدارية – رئيس الدائرة المالية – رئيس القسم المالي – رئيس المحاسبة – رئيس قسم الديوان) – وعشرون وظيفة من الفئة

الاستاذ ريمون حداد
رئيس مصلحة اليانصيب الوطني

الرابعة (محاسب – محرر – كاتب – أمين صندوق – مستكتب) – وخمس وظائف من الفئة الخامسة (حاجب – سائق).

تشرف المديرية حالياً على ثلاثة أنواع من اليانصيب الرسمي:

١ – إصدارات أوراق اليانصيب الوطني الأسبوعية:

تقوم المديرية بتنزيم طبع الإصدارات ولوائح النتائج وذلك لفترة ثلاث أو خمس سنوات لإحدى المطابع المشهود لها بالمستوى التقني والأمانة، وتشرف مباشرة بواسطة موظفيها وموظفي المديرية العامة لوزارة المالية على مراقبة عمليات الطبع والرسومات والتدقيق في أرقام الأوراق وتسلسلها، على أن يسلم الإصدار الذي أنجز تدقيقه إلى متعهد بيع الأوراق الذي كان قد رسا عليه الالتزام بموجب مزايدة عامة في ادارة المناقصات والذي تعهد في محضر التنزيم بألا تقل المبيعات عن ٧٥٪ من قيمة الإصدار تحت طائلة تحمل المسؤولية في حال تدنت المبيعات عن النسبة المذكورة، كل ذلك لقاء جعالة بيع مقطوعة قدرها ١٧٪.

بالمقابل تتحمل المديرية كلفة إجراء السحوبات والدعاية في

من اليمين الى اليسار: نديم عزما – توفيق حنا – نجلا حبيش – هدى شاتيلا – راغدة نعمه – ريمون حداد – هادي ايوب – جمال عثمان – احمد جابر – جورج صالح – طلعت قانصو – ماري نوتنجي

التلفزيون الرسمي وتقوم بدفع قيمة الجوائز الصافية للرابحين، أي بعد اقتطاع ١٠٪ لصالح الخزينة، عندما تتعدى قيمة الجائزة خمسة اضعاف ثمن الورقة الرابحة.

ب – اللوتو اللبناني واليانصيب الفوري:

لقد جرى تلزيم هذين النوعين من اليانصيب بموجب قانون موازنة ١٩٨٥ التي خولت وزير المالية إنشاء انواع جديدة من اليانصيب بقرار منه وذلك استنادا لدفتر شروط لكل من النوعين المذكورين.

رسا الالتزام على شركتين خاصتين، وذلك لقاء حصة من المداخيل (المبيعات) تتقاضاها المديرية منهما.

تشرف المديرية بواسطة لجنة مراقبة على كل من الشركتين المذكورتين. هذه اللجنة مؤلفة من موظفيها ومن موظفين تابعين لوزارة المالية وهي تقوم بالتدقيق في الاصدارات والاشراف على السحوبات وكافة المستندات والاعمال التي من خلالها تحدد قيمة حصة المديرية من مبيعات كل إصدار. وذلك دون أن يترتب على المديرية أية مصاريف أخرى.

إن حصة الإدارة الصافية حالياً من يانصيب اللوتو هي ٣١٪ من قيمة المبيعات ومن اليانصيب الفوري هي ٣٦٪.

على سبيل المثال، فقد بلغت إيرادات اللوتو خلال عام ١٩٩٧ اربعة مليارات ليرة، ونرتقب أن تبلغ مع نهاية العام ١٩٩٨ الحالي خمسة مليارات ليرة.

ج – لقد تم إنشاء يانصيب المسافر بموجب القانون رقم ٤١٣ تاريخ ١٩٩٥/٥/١٥ وحدد نطاق استثماره داخل حرم

نوادر

ومن خلال تلاوة الجوائز للرابحين يروي لنا بعض هؤلاء الإطار الذي حصل فيه على الورقة الرابحة إليكم البعض منها:

– الآنسة التي ربحت نصف الجائزة الكبرى في إصدار رأس السنة ١٩٩٨، روت لنا انها اختارت رقم الورقة على أساس تاريخ ولادتها والفئة على اساس الحرف الاول الذي يبدأ به اسمها.

– رابح آخر، روى لنا انه كان يحاول أن يركن سيارته في شارع الحمراء فطارده الشرطي وبائع اليانصيب على السواء والمطر ينهمر من السماء، ورغم جميع محاولاته لإبعاد البائع كونه يريد أن ينهي مشكلته مع الشرطي اصر البائع عليه فما كان منه إلا أن اعطاه ثمن ورقة اليانصيب من الإصدار العادي الخاص الاول ١٩٩٨ وكان ذلك قبل موعد السحب بنصف ساعة فقط وهذه الورقة هي التي ربحت الجائزة الكبرى ومقدارها اربعمئة مليون ليرة.

– احدهم اراد شراء ورقة يانصيب، فتش في جيبه فلم يجد سوى ثمن نصف ورقة وهي التي ربحت نصف الجائزة الكبرى وكان النصف الباقي من نصيب شخص آخر.

– حادثة ملفتة حصلت في منزل في مدينة زحلة عشية أعياد الميلاد ورأس السنة ١٩٩٧، عندما زارت عائلة بعلبكية احد الاصدقاء في زحلة للمعايدة، فما كان من رب العائلة الزحلية إلا ان بادر بقسمة ورقة من إصدار رأس السنة إلى قسمين واعطاها للفتاة الصغيرة البعلبكية التي يصطحبها أهلها معهم، وفعلا كانت هي الورقة التي ربحت الجائزة الكبرى لإصدار رأس السنة ١٩٩٧، فذهب مناصفة إلى رب العائلة الزحلية والفتاة البعلبكية وكانت قيمتها مليار ليرة.

مطار بيروت الدولي وسائر الموانىء الجوية داخل الأراضي اللبنانية (داخل المنطقة الحرة) ويجرى التحضير لبدء العمل به بحسب الاصول.

مراقبة أعمال اليانصيب الخاص:

تقوم المديرية بتنظيم أعمال اليانصيب الخاص بفرعيه التجاري والخيري، وذلك باستقبال أصحاب العلاقة والتدقيق بالطلبات والمستندات المرفقة، وعندما تستوفي الشروط القانونية ترفعها إلى السيد وزير المالية مرفقة بمشروع قرار الترخيص من أجل إصدار القرار اللازم قبل أن تبدأ الشركة أو الجمعية بأي إجراء أو إعلان عن يانصيبها الخاص، وتتم جميع السحوبات المرخصة قانوناً بإشراف موظف منتدب من قبل المديرية من أجل التثبت من سلامة السحوبات، وينظم محضر بنتائج السحب يحمل توقيع ممثل عن المؤسسة التجارية أو الجمعية الخيرية من جهة ومن جهة ثانية توقيع الموظف المنتدب من قبل المديرية. ويحتفظ كل فريق بنسخة عن هذا المحضر.

ولقد أدت الجهود المتواصلة من قبل المديرية بالتعاون مع دائرة الضرائب والرسوم غير المباشرة إلى انضباط شبه كامل في مجال اليانصيب الخاص، بحيث أصبحت جميع المؤسسات التجارية والجمعيات الخيرية تتوجه إلى المديرية من أجل الحصول على الترخيص القانوني اللازم لإجراء اليانصيب الخاص تجارياً كان أم خيرياً، مما أدى بالتالي إلى ضبط الرسوم المتوجبة واستيفائها من قبل دائرة الرسوم غير المباشرة.

علماً أن الرسوم التي تستوفى تقسم إلى قسمين:

- ١٠٪ من ثمن البطاقة بالنسبة لليانصيب الخيري مهما بلغ ثمنها.
- ١٠ل.ل. رسم الطابع المالي ويستوفى على كل قسيمة مجانية في اليانصيب التجاري أو الدعائي.

في ورقة اليانصيب:

لقد حصل تطور نوعي في موضوع ورقة اليانصيب ابتداء من العام ١٩٩٣ ففي حين كانت الورقة عرضة للتزوير ومتواضعة في شكلها أكثر الأحيان ولا تحمل أية علامة فارقة طيلة السنوات الماضية، هذه الورقة باتت حالياً مختلفة نوعياً كونها أصبحت غير قابلة للتزوير لأننا لجأنا إلى استعمال الحبر الذي لا يسمح بالتداول به سوى بين الدول أو الحكومات، ولا نذيع سراً إذا قلنا أن نوع الورق المستعمل له مواصفات خاصة من أجل الأمان إضافة لذلك، أصبح لليانصيب شعار دائم يتوّج الورقة في الوسط الأعلى، كما خصص للرقم واللفئة مكان دائم وبارز وبألوان مختلفة.

لقد اهتممنا بالشكل ولكن ليس على حساب الوضوح والأمان

نماذج عن أوراق اليانصيب

بحيث أصبحت الورقة متميزة غنية وغير قابلة للتحوير أو التزوير بالسهولة التي كانت قيما مضى، كما سوف ندخل بعض وسائل الأمان الحديثة مع بداية التلزيم المقبل لطبع أوراق اليانصيب الوطني في لبنان.

في مشاريع التحديث:

لقد تم إنجاز دفاتر شروط جديدة لكل من يانصيب المسافرين وتلزيم بيع أوراق اليانصيب الوطني في لبنان وطبع أوراق اليانصيب وألواح الارقام الرابحة وتلزيم برنامج تلفزيوني أسبوعي لليانصيب الوطني ودفتر شروط تلزيم طبع الروزنامة والمفكرة، ونعمل على تحضير دفتري شروط لتلزيم اللوتو والتيكوتاك.

هذه الدفاتر جميعها تؤدي لتأمين مصلحة الإدارة وبالتالي الخزينة العامة بشكل حاسم، وهذا ما أدى إلى زيادة ملموسة على صعيد إيرادات المديرية وبالتالي الخزينة العامة كما بيّنا ذلك في جدول التحويلات الوارد أعلاه، كل ذلك حصل بفضل إنتاجية موظفي المديرية وانضباطهم والقيام بأعمالهم على أكمل وجه.

بدأت المديرية باستعمال الحاسوب في قطاعي الاستكتاب والدائرة المالية على أن يستكمل في باقي الوحدات. كما خضع القسم الأكبر من الموظفين لدورات تدريبية على المكننة سواء في المعهد المالي أو في مجلس الخدمة المدنية.

مدير اليانصيب الوطني بالتكليف
ريمون حداد

جائزة نوبل في الإقتصاد ١٩٩٨،
من أجل اقتصاد المصلحة العامة

حاز الباحث الاقتصادي الهندي أمارتيا سين على جائزة نوبل في الاقتصاد التي تمنحها الأكاديمية الملكية في ستوكهولم. يبلغ أمارتيا سين من العمر ٦٥ عاماً، وهو يدرّس حالياً في كلية ترينيتي في مدينة كامبردج البريطانية ولقد نال جائزة نوبل هذه عن أبحاثه ومؤلفاته التي تتناول أسباب ومصادر الفقر والمجاعات في العالم بالإضافة إلى مساهماته الفكرية في نظرية اقتصاد الرفاهية.

هذه هي المرة الأولى منذ إنشاء جائزة نوبل التي تعطى فيها لباحث اقتصادي آسيوي. ففي العام المتصرم اعطيت الجائزة إلى اثنين من الاخصائيين بالاسواق المالية. وهذه السنة آلت إلى مفكر وفيلسوف يهتم بالتنمية والعدالة الاجتماعية. فأمارتيا سين يُظهر من خلال أبحاثه اهتماماً كبيراً بطرق إعادة توزيع الثروات الاقتصادية لا سيّما فيما يختص بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمعات. وحسب الاكاديمية الملكية فإن سين قد ساهم في «استعادة البعد الأخلاقي للجدال الاقتصادي والاجتماعي عبر دمج الأساليب والمفاهيم الاقتصادية والفلسفية».

ولقد أتاحت أبحاث سين وضع مؤشرات جديدة لقياس الفقر لا سيما «مؤشر التنمية البشرية التركيبي» الذي تستعين به مختلف منظمات الأمم المتحدة. ومن بين أبحاث سين الهامة موضوع إجراءات التقرير الجماعية، ففي الستينات تمكن من إيجاد حل للتناقضات الموجودة بين مفهوم احترام الحريات الفردية وضرورة البحث عن قواعد تدمج التفضيلات الفردية بشكل مقبول. وأظهر من خلال أبحاثه أن أي نظرية في الخيارات الاجتماعية مرهونة بتعريف الرفاهية ومقارنتها بين مختلف الأفراد. وقد أتاحت دراساته تطوير النماذج الاقتصادية من مقاربة ترتكز على قياس الدخل الفردي إلى أخرى تأخذ بعين الاعتبار الفرص التي يوفرها الدخل الفردي. وتمكن سين بذلك من تعميق فهم الآليات التي تؤدي إلى حدوث

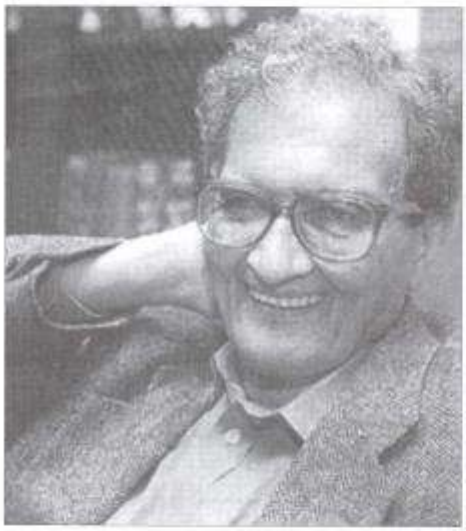

المجاعات. ففي كتابه «الفقر والمجاعة» الذي نشر عام ١٩٨١، أظهر سين أن المجاعات هي أكثر ارتباطاً بمشكلة في توزيع الثروات منها بنقص في المواد الغذائية. وهذه الاستنتاجات هي ثمرة أبحاث حول المجاعة قام بها خلال المجاعة التي ضربت بنغلادش عام ١٩٧٤ وغيرها من الكوارث التي حلت في بنغلادش والهند.

ومنذ سنوات عدة، يتعاون أمارتيا سين مع منظمات الأمم المتحدة لا سيما مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وهو مستشار لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

لقد كرست أبحاث أمارتيا سين خبيراً اقتصادياً ذا توجه إنساني.

من أبرز مؤلفاته:
الخيار الجماعي والرفاهية الاجتماعية ١٩٧٠
حول عدم المساواة الاقتصادية ١٩٧٣
الفقر والمجاعة: رسالة في التأهيل والحرمان ١٩٨١

المعهد العربي للتخطيط

نشرنا في العدد السابق من حديث المالية برنامج الدورات التدريبية التي يعدها المعهد العربي للتخطيط. نعرفكم هنا على النشاطات الأخرى للمعهد ونذكركم انكم مازلتم تستطيعون تقديم طلبات المشاركة في دورات هذا المعهد لأشهر آذار ونيسان وأيار.

لمحة تاريخية

في العام ١٩٩٦، اصبح المعهد الكويتي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط مؤسسة مستقلة، وجاء هذا التحوّل طبقاً لاتفاق مدته خمس سنوات تم توقيعه بين الحكومة الكويتية وبين برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وبعد انقضاء فترة الخمس سنوات، تم تحويل المعهد إلى مؤسسة عربية مستقلة تعرف باسم «المعهد العربي للتخطيط». بعد ذلك اقتصر دور الأمم المتحدة على توفير عدد من الخبراء الدوليين إلى جانب الخبراء المحليين. وعند انتهاء دور الأمم المتحدة في العام ١٩٨٠، قامت الدول العربية الأعضاء بتحويل المعهد العربي للتخطيط إلى مؤسسة عربية مستقلة، إقليمية لا تتوخى الربح.

واليوم، يضم المعهد العربي للتخطيط معظم الدول العربية. وتدفعه سياسته إلى البقاء مفتوحاً امام كل بلد عربي يرغب بالانضمام إليه. وفي اي حال، سيتابع المعهد العربي للتخطيط تطبيق سياسته الخدماتية على مجمل البلدان العربية، بصرف النظر عمّا إذا كان البلد أو ذاك عضواً فيه أم لا.

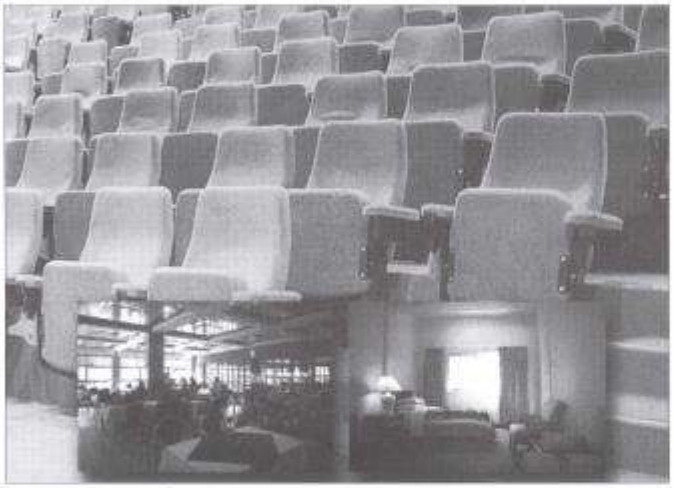

الدول الأعضاء في المعهد العربي للتخطيط

البحرين	ليبيا
سلطنة عُمان	موريتانيا
مصر	قطر
الأردن	تونس
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
لبنان	اليمن

دور المعهد وأهدافه

المهمة الأولى لهذه المنظمة الإقليمية هي تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال التأهيل والتدريب والبحث والنشاطات الاستشارية وتنظيم اللقاءات بين مجموعات الخبراء. وكذلك إصدار بعض المنشورات.

في ما يتعلق بالتأهيل والتدريب، يوفّر المعهد المعارف الأساسية الضرورية والكفاءات التي تسمح للدول العربية بالبقاء على اطّلاع بأخر المستجدات على صعيد الإدارة الاقتصادية والتنمية والتخطيط. ويقدّم المعهد تشكيلة واسعة من برامج التأهيل تؤول إلى تعزيز الكفاءات ورفع فعالية الموظفين في القطاعين العام والخاص. كذلك، يقدّم المعهد العربي للتخطيط برامج خاصة لتأهيل كبار الموظفين في الدول العربية. أما دوره الاستشاري فيخوّله تقديم البرامج المتخصصة للمؤسسات والمنظمات.

وانطلاقاً من كونه مجموعة متخصصة في البحث، يدير المعهد العربي للتخطيط أبحاثاً ودراسات، متعاوناً في ذلك مع خبراء من دول عربية أخرى ومن مؤسسات إقليمية ودولية. ويقوم هذا المعهد بتحديد المشاكل وباقتراح الحلول المتعلّقة باقتصاد الدول العربية وتنميتها على المدى القصير.

كذلك، يقدّم المعهد العربي للتخطيط خدمات استشارية للحكومات العربية، وللمؤسسات المحلية والدولية وللقطاع العام. وتنفّذ هذه الدراسات، التي تعنى بالإدارة الاقتصادية وسياسة التنمية والتخطيط، تلبية لمتطلبات محددة.

يقيم المعهد العربي للتخطيط المؤتمرات وينظّم اللقاءات بين الخبراء وينير ندوات حول مواضيع تتعلّق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. وهو بذلك يتيح للخبراء المحليين والدوليين فرصة التداول بنتائج أبحاثهم، والإدلاء بآرائهم حول الموضوعات التي تهم الدول العربية. تصدر عن هذه الجلسات واللقاءات منشورات ومطبوعات متنوّعة على المستويين الإقليمي والدولي.

تتمة الصفحة ١

أما الدورة المتعلقة بالأخلاقيات – والتي من المتوقع أن تبدأ في شهر آذار – فستتيح المباشرة في وضع «شرعة أخلاقيات وزارة المالية». هذه الشرعة، التي من شأنها أن تصبح رسمية في العام ٢٠٠٠، سوف تعبّر عن نوعية سلوك الموظّفين في خدمة المواطنين. وسيصار إلى تشكيل لجنة صياغة تأخذ في الحسبان التوصيات التي ترفع خلال الدورة الخاصة بالأخلاقيات وكذلك الاقتراحات الشخصية التي يقدمها موظفو الوزارة.

ولا بد من تعزيز عملية التأهيل بإفساح المجال أمام كل موظّف لجرى ما يتماشى منها وطموحاته المهنية المشروعة، بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع العام بشكل عام ووزارة المالية بشكل خاص يجمعان طاقات بشرية هامة لا يسعنا إلا إبرازها لما فيها من مزايا تخدم التقدّم الوطني وتعمل على تطوير كل موظف. لذلك، سيعمد

المعهد المالي، خلال العام ١٩٩٩، إلى وضع نظام معلوماتي يدير به دورات التأهيل ويستعين به لإبراز الكفاءات والمؤهلات الفردية. وهو أمر يتيح للسلطات التحضير لوضع خطة لإدارة الموارد البشرية في الوزارة، تماماً كما هي الحال في كافة المؤسسات الكبيرة والإدارات الحديثة.

الدكتور جان فرنسوا بيجون، مدير المعهد المالي

لودوفيك مورينيار
ينهي خدمته في المعهد المالي

لودوفيك مورينيار

بعد سنتين امضاهما في لبنان، عاد لودوفيك مورينيار إلى فرنسا تاركاً وراءه زملاء وأصدقاء حزينين على فراقه وسعداء بمعرفته.

أتى لودوفيك إلى لبنان في كانون الأول عام ١٩٩٦، ليعمل في المعهد المالي بصفة مجند لخدمة العلم الفرنسي موضوع بتصرف لبنان. وسرعان ما برزت مزاياه الشخصية التي جعلت منه عنصراً لا غنى عنه: همّته في العمل في أي وقت من الاوقات، استعداده الدائم لإسداء خدمة في جميع المجالات، سواء أكان ذلك في تركيب برنامج للحاسوب أم في تنظيم اجتماع أو في مشاركته في جميع المشاريع الآيلة إلى تطوير المعهد المالي. وفي نهاية خدمته في آذار عام ١٩٩٨، كان وجود لودوفيك قد أصبح ضروريا إلى حدّ حمل المعنيين على إقناعه بأن يبقى بضعة أشهر إضافية.

وقبل ذهابه، أكّد لنا لودوفيك أن لبنان كافأه على الشيء القليل الذي أعطاه هو للمعهد المالي أضعافاً إذ أتاح له اكتشاف التقاليد اللبنانية والطبع اللبناني والمشاركة في عملية إعادة إعمار كبيرة، وإقامة صداقات حارة وغنيّة.

ذهب لودوفيك معتدًّا بالعديد من المشاريع الخاصة بمستقبله. ولأنه مصاب بداء السفر، يبدو أن أفقه الجديد سيتعدّى فرنسا إلى الولايات المتحدة.

لودوفيك، نتمنى لك حظاً سعيداً.

Edité par l'Institut des Finances

حديث المالية
HADITH EL MALIA

Bulletin interne du Ministère des Finances. N°5 - Janvier 1999

C'est avec plaisir que je m'adresse à vous, dans l'éditorial du cinquième numéro de Hadith El Malia que nous considérons être un moyen de communication très important entre les agents du ministère des Finances ainsi que le reflet des activités du ministère auprès du public.

La création de l'Institut des Finances a été un exploit fort important qui a contribué à combler les besoins administratifs et organisationnels du ministère, en vue d'activer le rôle des fonctionnaires, de développer leurs compétences et de les préparer à mieux servir le citoyen. La richesse la plus importante du Liban est son capital humain. De ce fait, toute activité de formation qui pourrait enrichir les connaissances des agents du ministère et les préparer à mieux accomplir leur devoir dans le domaine des finances publiques est un gain inestimable, notamment après les tristes événements qu'a connus le Liban et les sequelles qui en demeurent aujourd'hui. Comme vous le savez bien, les regards sont rivés sur le ministère des Finances pour évaluer sa performance et cela pour des raisons bien connues, notamment le déficit budgétaire, la dette publique ainsi que la réforme fiscale. Dans tous ces domaines, l'Institut des Finances constitue la source à laquelle puisent les agents du ministère pour assurer la formation aux nouvelles méthodes dans la gestion des finances publiques.

C'est pour cela que je m'adresse à tous ceux qui travaillent à l'Institut des Finances, gestionnaires, formateurs et stagiaires pour les féliciter et leur souhaiter une année bénéfique et porteuse de joie et de paix. Je salue également l'exploit qu'est l'Institut des Finances comme exemple de coopération franco-libanaise au niveau de l'échange d'expertise administrative et technique.

Dr. Georges Corm
Ministre des Finances

L'INSTITUT DES FINANCES
PERSPECTIVES 1999 - 2000

La modernisation du ministère par le biais de la formation continue et de la communication interne rentre maintenant dans une nouvelle phase. Les deux premières années de L'INSTITUT DES FINANCES ont été consacrées à sa création et à la mise au point de méthodes de travail. 1400 fonctionnaires de la Direction générale des Finances, des Douanes et de la Direction du Cadastre et du Service foncier ont déjà participé à au moins un séminaire à l'INSTITUT. Les deux prochaines années doivent être celles de l'amélioration visible de l'efficacité du ministère et de la mise en place d'un système motivant et juste de gestion des ressources humaines. L'ambition est claire: faire du ministère libanais des Finances une référence d'excellence pour la qualité du service rendu à la nation.

Les premiers mois de l'année 1999 doivent voir la réalisation d'une enquête sur les besoins des services du ministère en compétences nouvelles; cette enquête se traduira par la rédaction d'un plan de formation pour la période 1999-2000. Ce plan de formation permettra de définir les séminaires techniques nécessaires pour permettre à chacun de s'adapter à la modernisation du ministère: informatique, techniques comptables, techniques de contrôle, fiscalité, etc.

Les formations techniques seront accompagnées de formations générales permettant de mieux comprendre l'environnement économique, financier et juridique dans lequel agissent les fonctionnaires du ministère des Finances. Des séminaires permettant d'améliorer la qualité de notre travail seront également organisés: séminaires de management, séminaires de relation avec le public, séminaires sur l'éthique du fonctionnaire.

Suite page 10

حديث المالية
HADITH EL MALIA

Sommaire

L'Editorial du ministre 1

L'Institut des Finances: Perspectives 1999 - 2000 1

Biographie 2
- Le ministre des finances Dr Georges Corm
- Le nouveau directeur général des douanes
- Le nouveau membre du Conseil Supérieur des Douanes

Formation 4
- Le français, une ouverture culturelle sur le monde
- Improve your English

Information 4
- La Bibliothèque des Finances au Salon du Livre

Dossier 5
- La loterie nationale

Connaître 8
- Le prix Nobel d'économie, pour l'économie du bien être
- L'Institut Arabe de Planification, création, rôle et objectifs

L'Institut des Finances (suite) 10

- Rédaction et production: Institut des Finances
- Traduction: Zeina Kinj
- Impression offerte par la Société Générale Libano Européenne de Banque S.A.L. et réalisée par: A. Feghali

Excuses

Nous présentons nos excuses à tous les lecteurs de Hadith El Malia pour le retard dans la parution du 5ème numéro.

Nous adressons particulièrement nos excuses aux personnes qui nous ont envoyé des articles que nous n'avons pu publier.

Biographie

Le ministre des Finances Dr Georges Corm

Sa vie

Georges Corm est né en 1940 à Alexandrie, fils du peintre et musicien Georges Corm, marié, il est père de trois enfants.

Ses études

1961-Diplôme de l'Institut d'Etudes Politiques, section économique et financière.

1966-Diplôme d'Etudes Supérieures en Droit.

1969-Doctorat d'Etat en Droit constitutionnel, avec mention et félicitations du jury et une recommandation de publier la thèse intitulée: «Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles: effets socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux».

Sa vie professionnelle

1963-1964- Expert économique auprès du ministère du Plan.

1964-1968- Expert en affaires monétaires et crédits au ministère des Finances à Beyrouth.

1968-1969 Représentant général du Crédit Lyonnais au Moyen-Orient, Beyrouth.

1970-1973 Assistant au directeur de l'Union des Banques Arabo-Françaises (UBAF), Paris.

1973-1979- Représentant général au Moyen-Orient de la Banque nationale Algérienne Beyrouth.

1976-1978- Conseiller du ministre des Finances algérien.

1980-1982- Directeur des investissements dans la société d'investissements INTRA.

1980-1985- Conseiller du gouverneur de la Banque du Liban.

Depuis 1986 Expert économique et financier indépendant vivant à Paris, il travaille avec l'Union Européenne, la Banque Mondiale, plusieurs organisations des Nations-Unies ainsi que d'autres grandes organisations arabes et internationales.

Bibliographie

* **Politique économique et planification au Liban 1953-1963,** Imprimerie universelle, Beyrouth, 1964

* **Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles: effets socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux,** L.G.D.S. Paris, 1971 (publié aussi en arabe et en serbo-croate).

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **تعدد الأديان وتنظيم الحكم**، دار النهار، بيروت ١٩٧٩ و١٩٩٢ كما أصدره المجمع العلمي في سراييفو باللغة الصربوكرواتية عام ١٩٧١.

* **الاقتصاد العربي أمام التحدي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧.

L'économie arabe au défi, Editions Talia, Beyrouth, 1977

* **التبعية الاقتصادية – فروض العالم الثالث في المنظور التاريخي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

La dépendance économique. Les dettes du tiers-monde au miroir de l'histoire, Editions Talia, Beyrouth, 1980

* **التنمية المقلوبة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

Le développement introuvable, Editions Talia, Beyrouth 1981

* **Le Proche-Orient éclaté,** la Découverte, Paris, 1983, (réédition revue et augmentée: Gallimard, coll. Folio/Histoire, Paris, 1991).

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **انفجار المشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١ وبالانكليزية تحت عنوان

Fragmentation of the Middle-East, The Last Thirty Years, Unwin Hyman-Hutchinson, London, 1988.

* **Géopolitique du conflit libanais,** La Découverte, Paris (FMA, Beyrouth) 1986.

صدر هذا الكتاب في طبعة جديدة موسعة تحت عنوان

Liban: Les guerres de l'Europe et de l'Orient, 1840-1991, Gallimard, coll. Folio/ actuel, Paris 1992.

* **L'Europe et l'Orient,** de la balkanisation à la libanisation. Histoire d'une modernité inaccomplie La Découverte, Paris, 1989.

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **أوروبا والمشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠.

* **L'avenir du Liban dans le contexte régional et international,** ouvrage collectif sous la direction de Paul Balta et Georges Corm, les éditions ouvrières/ E.D.I., Paris, 1990.

* **Identités et conflits au Moyen-Orient, 1919-1991,** Arcantère, Paris, 1992 (recueil d'articles et d'études sur le Moyen-Orient parus entre 1985 et 1992)

* **La Mue (récit fantastique),** Noël Blandin, Paris, (FMA, Beyrouth), 1990.

* **Le nouveau désordre économique mondial,** La Découverte, Paris (FMA, Beyrouth), 1993.

صدر هذا الكتاب باللغة العربية تحت عنوان **الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٤ كما صدر باللغتين الايطالية والبرتغالية.

* **Le Moyen-Orient,** Flammarion, coll. Dominos, Paris, 1993.

* **الإعمار والمصلحة العامة – في الاقتصاد والسياسة**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦.

La reconstruction et l'intérêt collectif: de la politique économique d'après-guerre, Editions Al Jadid, Beyrouth, 1996.

* **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٦.

Introduction au Liban et au Libanais, Editions Al Jadid, Beyrouth, 1996.

M. Assaad Ghanem
nouveau directeur général des douanes

- Né en 1946, marié a Yvette Zamaria.
- Admis à l'école militaire le 1/10/1964.
- Promu sous-lieutenant le 1/8/1964, a gravi les échelons jusqu'au grade de général B.E.M ingénieur de marine le 1/1/1994.
- Assume plusieurs postes de commandement dans la Marine, de commandant de vedette rapide à commandant des forces navales.
- Directeur du personnel de l'armée durant huit ans.
- A assumé en plus de cette fonction le poste de sous-chef d'état major pour le personnel du 17/2/1997 jusqu'à la date de sa mise à la retraite.
- Mis à la retraite suite à sa demande le 2/1/1999.
- A suivi plusieurs cours de spécialisation en France et aux Etats-Unis.
- Diplômé ingénieur de l'école navale.
- Possède plusieurs décorations nationales et étrangéres
- Parle et écrit couramment le français et l'anglais
- Promu au poste de directeur général des douanes par décret No. 54 du 7/1/1999
- A pris ses fonctions le 8/1/1999

Hassan Ghosn, membre du Conseil Supérieur des Douanes

Né à Barja en 1940, marié, il a 3 enfants.
Entré aux douanes en 1962, en tant que contrôleur adjoint, il a occupé les postes de contrôleur, contrôleur en chef, chef de service pour devenir directeur de douanes.
1964 - Diplôme en droit de l'Université libanaise.
1970 - Diplôme en philosophie et sciences sociales de l'Université arabe de Beyrouth.
1979 - Diplôme d'études supérieures en droit public.
1980 - Diplôme d'études supérieures en droit privé
En préparation: une thèse en droit sur «Le document de fret maritime».

- Il a effectué plusieurs recherches et études sur des sujets douaniers, financiers et administratifs, notamment «Le rôle de la coutume constitutionnelle au Liban» (Université Libanaise - 1979), ainsi qu'une étude sur la situation des ports et l'organisation de l'administration douanière.
- Il est chargé des cours de gestion portuaire et du calcul de la taxe douanière à la Faculté de commerce de l'Université arabe de Beyrouth. Il a également donné des cours dans plusieurs séminaires destinés aux contrôleurs adjoints de l'administration des douanes organisés par le Conseil de la Fonction Publique. Il a donné des formations en procédures pénales aux officiers des douanes ainsi que des formations organisées par le commandement de l'armée à l'intention des officiers instructeurs judiciaires.
- Il a été membre dans plusieurs délégations et commissions à l'étranger et au Liban et chef de la délégation de réorganisation de l'administration douanière-Direction générale des douanes.
- Il a obtenu plusieurs distinctions dont celle de l'inspection centrale libanaise, celle de la commission du conseil supérieur syro-libanais ainsi que l'insigne honorifique des douanes en 1993.

* La biographie de M. Antoine Mouawad, nommé membre du Conseil Supérieur des Douanes, sera publiée dans le prochain numéro.

Formation

Le français: une ouverture culturelle sur le monde

Mme Mona Khoueiry, professeur de la langue française

Qui veut avancer dans son travail doit connaître plusieurs langues – la connaissance exigée d'un minimum de trois langues est devenue un critère d'embauche et de promotion tant dans les organismes officiels que privés.

Le français n'est pas seulement une langue «professionnelle» encore moins «de salon» comme on le dit souvent. Elle est aussi, et surtout, une langue d'ouverture culturelle sur le monde. Depuis quelques années, le français tente de reprendre la place qu'il occupait au Liban. On parle de francophonie, on parle de plus en plus le français.

Conscient du rôle de l'apprentissage de cette langue dans l'avenir du pays, l'Institut des Finances reprend l'expérience amorcée en octobre 1997 dans ses locaux; à savoir des cours de français, dispensés gratuitement, pour les fonctionnaires du ministère des Finances. Ces cours sont assurés par un formateur du Centre Culturel Français.

Un diplôme sera délivré à la fin de la session du niveau 2, aux étudiants ayant réussi à l'examen final.

Sessions de 40 heures.

Fréquence: 2 fois la semaine à raison de 1h30/séance.

3 niveaux:

niveau 1: les lundi et mercredi de 14h30 à 16h.

niveau 2: les mardi et jeudi de 14h30 à 16h

niveau 3: le jeudi à 16h.

Les inscriptions sont déjà ouvertes à l'Institut des Finances pour les nouvelles inscriptions, un test de niveau aura lieu le 15 février à 14h30 dans les locaux de l'Institut.

Improve your English

Mme Farida Khizam, professeur de la langue anglaise

Enrollments for English courses in February 1999, are now open at the Institute of Finance. They run for 26 weeks, with classes of an hour and a half held bi-weekly. Ms. Farida Khizam, an Australian of Lebanese background, gives the courses. On offer for February 1999 is Basic English and English Conversation. Both British and American English are taught.

Written by Ms. Lynda Keen, the courses have been designed for student-centered learning. With this style, students are actively involved in their learning and teachers act as facilitators to the learning process. A well-tested and extensively used method outside Lebanon, students find this style and the courses, beneficial, varied and enjoyable. Students spend much less time listening and much more time practicing the language. In addition, it is anticipated that guest speakers from embassies, trade and business organizations will visit, address and speak to students about their domain of expertise in English. For students of less advanced levels, a Radio D.J. will visit the Institute to conduct interviews in English. Recordings will be broadcasted on air.

The courses are free of charge to ministerial staff, but it is expected that students purchase textbooks when enrolling. So, come and learn English at the Institute. Just think, it will be the last opportunity to do so this century!!

Nous annonçons à tous les fonctionnaires qui ont participé à des formations jusqu'au 30 juin 1998 qu'ils peuvent retirer leurs certificats de participation à l'Institut des Finances, chaque vendredi chez Mme Rana Sultani.

Information

La Bibliothèque des Finances au Salon du livre

Un public intéressé

Le stand de la Bibliothèque des Finances au Salon du livre

Pour la première fois cette année, la Bibliothèque des Finances a été représentée lors de la 7ème édition du Salon du livre, intitulée "Lire en Français et en Musique". Ce rendez-vous annuel, qui s'est déroulé sur une dizaine de jours, apparaît comme l'un des plus importants événements francophones du Moyen-Orient.

Le stand de la Bibliothèque des Finances a été l'occasion de se faire connaître auprès du grand public. En effet, nombre d'économistes, d'analystes financiers, d'étudiants ou encore de personnes souhaitant se documenter sur des sujets économiques, financiers ou juridiques se sont montrées très intéressées par la richesse de la bibliothèque et ses conditions d'accès avantageuses. Celle-ci semble répondre à une demande exprimée de nombreux côtés pour un centre de documentation spécialisé et comportant des ouvrages actualisés. Le stand de l'Institut a également permis aux visiteurs de se familiariser avec le système de recherche Alexandrie, ou encore de consulter le site Internet de la bibliothèque.

LA DIRECTION DE LA LOTERIE NATIONALE

La Direction de la loterie nationale est une administration directement reliée au ministre des Finances et ayant un budget annexe au Budget général (art. 1 du décret législatif 142 du 12/06/1959).

Les revenus de la Direction générale de la loterie nationale se répartissent de la manière suivante:

Une partie est allouée au service d'assistance sociale.

La deuxième partie revient à l'administration afin d'aider les projets de bienfaisance qui n'entrent pas dans le domaine des activités du service d'assistance sociale, et qui sont l'initiative de personnes privées physiques ou morales (art. 2 du décret 2836 du 14/12/1959).

Le montant de cette deuxième partie est limité à 25% du total des profits. En résultat des développements qui ont eu lieu au niveau de la structure administrative et la mise sur pied de nouveaux ministères et une fois le service susmentionné devenu une administration publique (la Direction générale des affaires sociales) affiliée au ministère des affaires sociales, la Direction de la loterie nationale a transféré ses profits déposés à la Banque du Liban vers le compte du Trésor public au ministère des Finances. Elle a obtenu en contrepartie des crédits dans le budget de la Direction générale des affaires sociales.

Voici en quelques chiffres les profits réalisés par la loterie nationale au cours des quatre dernières années:

Au cours de l'année 1995: 13 600 000 000 L.L. (Treize milliards six cent millions)

Au cours de l'année 1996: 15 000 000 000 L.L. (Quinze milliards)

Au cours de l'année 1997: 17 000 000 000 L.L. (Dix sept milliards)

Au cours de l'année 1998: 21 000 000 000 L.L. (Vingt et un milliards)

Le corps de la Direction générale de la loterie nationale

Le décret 8350 a limité le nombre des postes de la Direction de la loterie nationale au nombre de 31 répartis comme suit:

Un directeur (2ème échelon), 5 postes de 3ème échelon (Directeur du service administratif, directeur du service financier, directeur du département financier, chef comptable,) ainsi que 20 postes de 4ème échelon (comptable, rédacteur, clerc, caissier,) et enfin 5 postes du 5ème échelon (commis, chauffeur).

La Direction générale de la loterie nationale est

M. Raymand Haddad directeur de la loterie nationale

actuellement en charge de trois types de loterie officielle:

Les tirages de loterie nationale, le loto et la loterie immédiate (Tic-o-Tac).

1- L'émission de billets hebdomadaires de la loterie nationale

En ce qui concerne l'impression des billets de loterie et des listes des résultats, la Direction de la loterie nationale établit un contrat au profit d'une imprimerie spécialisée pour une période allant de trois à cinq ans. Elle supervise directement les opérations d'impression et de contrôle des numéros de série des billets. Chaque émission contrôlée est ensuite remise au préposé à la vente des billets chargé de ce travail suite à une enchère publique à la Direction des appels d'offre. Lors du procès verbal d'adjudication, cette personne accepte la responsabilité d'assurer la vente d'au moins 75% de chaque émission, au risque de payer des compensations en cas de chutes des ventes, et cela en contrepartie d'une commission de 17%.

Quant à la Direction de la loterie, elle supporte les coûts des tirages au sort et assure la publicité nécessaire sur la chaîne de télévision officielle. Elle paie également les prix nets aux gagnants, c'est à dire après un prélèvement de 10% de la valeur du prix au profit du Trésor public lorsque la valeur de ce prix est cinq fois supérieure au prix de vente du billet.

De droite à gauche: Nadim Kazma - Toufic Hanna - Najla Hobeide - Hoda Chalita - Raghida Nehmé - Raymond Haddad - Hadi Ayoub - Jamal Alwan - Ahmad Jaber - Georges Saleh - Talaat Kanso - Marie Toutoungi

2- Le Loto et la loterie immédiate (Tic-o-Tac)

Ces deux loteries ont été créées lors du vote de la loi du Budget de 1985 qui a permis au Ministre des Finances de créer de nouvelles loteries par simple décision de sa part et cela conformément au cahier de charges de chaque type de loterie. La gérance de ces deux genres de loterie a été adjugée en faveur de deux entreprises privées en contrepartie d'une part des revenus (ventes) que reçoit la Direction de la loterie de ces deux entreprises.

La Direction de la loterie contrôle à travers un comité les deux entreprises mentionnées. Ce comité est formé d'agents de la direction et autres fonctionnaires du ministère des Finances. Le comité surveille les émissions, supervise les tirages au sort et contrôle tous les documents et les opérations qui définissent la part de la Direction de la loterie dans les ventes de chaque émission, et cela sans qu'elle ait à payer des coûts supplémentaires.

La Direction de la loterie nationale reçoit une part nette qui s'élève à 31% du total des ventes du Loto et à 36% du Tic o Tac.

Par exemple, pour l'année 1997, les revenus du Loto ont atteint 4 milliards de livres et nous espérons atteindre les 5 milliards pour l'année 1998. Actuellement, la Direction de la loterie prépare, sous la surveillance du ministre des Finances, une nouvelle adjudication pour ces deux types de loterie.

Un autre genre de loterie a également été créé par la loi 413 du 15 mai 1995: c'est la loterie du voyageur, limitée à l'intérieur de la zone franche de l'aéroport international de Beyrouth ainsi qu'aux autres aéroports libanais. Ce nouveau type de loterie est en cours de préparation.

Anecdotes

Lors de la remise des prix aux gagnants plusieurs d'entre eux nous ont raconté les circonstances dans lesquelles ils ont obtenu leur billet:

- La jeune fille qui a gagné la moitié du premier prix lors du tirage au sort du nouvel an 1998 nous a dit qu'elle avait choisi le numéro du billet en fonction de sa date de naissance et la lettre de la série selon l'initiale de son prénom.
- Un autre gagnant nous a raconté qu'il essayait de garer sa voiture dans la rue Hamra lorsqu'il a été assailli en même temps par un vendeur de billets et un agent de la circulation. La pluie tombait à grosses gouttes et malgré toutes les tentatives pour renvoyer le vendeur qui insistait et voulant en finir avec l'agent de circulation, il paya le prix du billet et cela une demi-heure seulement avant le tirage. Ce billet a gagné le premier prix qui valait 400 millions de livres.
- Une troisième personne a voulu acheter un billet de loterie mais elle n'avait sur elle que le prix de la moitié d'un billet. Cette moitié achetée a gagné la moitié du grand prix.
- Une autre histoire intéressante, a eu lieu à Zahlé lors des fêtes de fin d'année 1997, lorsqu'une famille de Baalbek est venue visiter des amis à Zahlé. Le père de famille zahliote a offert la moitié du billet de loterie à la petite fille qui venait de Baalbek avec ses parents. Ce billet gagna le premier prix qui valait un milliard de livres, il fut partagé entre les deux familles.

Le contrôle des loteries privées

La Direction de la loterie nationale organise également les loteries privées commerciales (à but lucratif) et les loteries de bienfaisance. En effet, toutes les personnes désirant organiser une loterie doivent s'adresser à la Direction de la loterie pour remplir des demandes et fournir les documents nécessaires. Quand toutes les conditions sont remplies, les demandes sont alors envoyées au ministre des Finances. L'obtention d'une licence est nécessaire avant que toute entreprise ou association caritative puisse annoncer ou commencer sa propre loterie. Tous les tirages au sort doivent s'effectuer en présence d'un fonctionnaire délégué par la Direction de la loterie afin des s'assurer de la légalité des tirages; il établit par la suite un procès verbal des résultats du tirage. Ce procès verbal doit être signé par le représentant de l'entreprise commerciale ou de l'association d'une part et par un fonctionnaire délégué d'autre part. Chaque partie en garde une copie.

Quelques exemples de billets de Loterie

La Direction de la loterie libanaise, en coordination avec le département des impôts et taxes indirectes, fournit des efforts continus en vue d'assurer une discipline parfaite dans le domaine de la loterie privée. Désormais toutes les entreprises commerciales et les associations de bienfaisance s'adressent à la Direction de la loterie afin d'obtenir la licence nécessaire à l'organisation d'une loterie et d'un tirage au sort lucratif ou caritatif. Cela a abouti à la maîtrise des taxes dues et à leur collecte par le département des impôts et des taxes indirectes.

Les taxes perçues se divisent en deux parties:

En ce qui concerne les loteries caritatives la taxe est de 10% du prix du billet quel que soit son prix.

En ce qui concerne les loteries lucratives, un timbre fiscal de 10 L.L. est perçu pour chaque coupon gratuit.

Le nouveau billet de loterie

Depuis 1993, l'impression des billets de loterie nationale a subi une nette progression. En effet, le billet était auparavant facilement imitable et très simple par sa forme, sans aucune marque qui le différencie. Désormais, ce billet n'est plus imitable: nous avons commencé, en effet, à employer une encre qui n'est utilisée que par les états et les gouvernements. Cela s'applique également pour le papier qui a certaines spécifications afin de garantir la sécurité et la non-violabilité. De plus, la Direction de la loterie nationale appose désormais un logo sur le bord supérieur du billet. Le numéro et la lettre de série sur le billet apparaissent dorénavant clairement dans des couleurs différentes et toujours au même endroit.

Le billet de loterie se différencie, il est devenu particulièrment riche et ne peut être imité aussi facilement qu'auparavant. De plus, nous allons introduire de nouvelles normes de sécurité lors du prochain contrat d'impression.

Les projets de modernisation

De nouveaux cahiers des charges ont été adoptés pour la loterie du voyageur, la vente des billets de loterie nationale, l'impression des billets et des listes de résultats ainsi que du programme télévisé des tirages de la loterie. Nous œuvrons également à la préparation des cahiers des charges pour le Loto et le Tic o Tac.

Tous ces cahiers des charges sont établis sous la surveillance du ministre des Finances. Les profits réalisés par la loterie nationale augmentant comme nous l'avons précédemment montré, celle-ci contribue par conséquent à enichir le Trésor Public. Cela est dû en grande partie aux efforts des fonctionnaires de la Direction de la loterie nationale, à leur productivité, et leur discipline.

La Direction a commencé un processus d'informatisation dans les services financiers et le secrétariat, ce processus se poursuivra certainement pour couvrir tous les services et départements de la Direction. De plus, la majorité des fonctionnaires a suivi des formations en informatique à l'Institut des Finances et au Conseil de Fonction Publique.

Le directeur de la loterie nationale
Raymond Haddad

Le prix Nobel d'économie 1998 pour l'économie du bien-être

L'Académie Royale de Stockolm a décidé d'attribuer le prix Nobel d'économie 1998 au chercheur indien Amartya Sen. Cet économiste de 65 ans, qui enseigne aujourd'hui au Trinity College de Cambridge, s'est vu récompensé pour ses recherches sur l'origine des famines et de la pauvreté, ainsi que pour ses précieuses contributions à l'économie du bien-être.

C'est la première fois depuis la création de cette récompense qu'un économiste asiatique est ainsi distingué. Le prix Nobel 1997 avait été attribué à deux spécialistes des marchés financiers. Cette année, ce prix consacre un grand théoricien du développement et un philosophe soucieux de justice sociale. Amartya Sen témoigne en effet d'un grand intérêt pour les modes de redistribution économiques, et d'un intérêt plus particulier pour les couches les plus défavorisées de la population. D'après l'Académie Royale des Sciences, il a «contribué à restaurer la dimension éthique du débat économique et social en combinant des outils économiques et philosophiques».

Ses travaux ont permis de mettre en place de nouveaux indices de pauvreté, en particulier «l'indice synthétique de développement humain» utilisé par les Nations Unies. Amartya Sen s'est également interrogé sur les procédures de décisions collectives: dans les années 60, il a permis d'élucider les contradictions qui existent entre la recherche de règles qui agrègent de manière acceptable les préférences individuelles et le strict respect des libertés. Il a montré que toute théorie des choix sociaux dépend de la définition et de la comparaison du bien-être des individus. Amartya Sen a fait évoluer les modèles, passant d'une approche fondée sur une mesure des revenus individuels à une prise en considération des opportunités procurées par ces revenus. Il a renforcé par ailleurs la compréhension des mécanismes qui sous-tendent la famine. Dans son ouvrage «Pauvreté et famines», publié en 1981, il démontre que les famines sont moins liées à des situations de pénurie alimentaire qu'à un problème de répartition des revenus. Ses conclusions sont

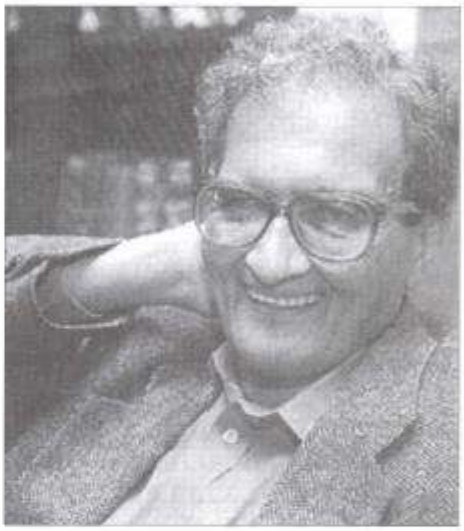

notamment le fruit de recherches sur la famine au Bangladesh en 1974 et sur d'autres catastrophes en Inde et au Bengladesh.

Amartya Sen collabore depuis plusieurs années avec l'ONU et ses agences, notamment le programme des Nations Unies pour le développement. Il est également consultant pour la Conférence de l'ONU pour le Commerce et le Développment.

Les différents axes de ses recherches ont donc contribué à consacrer Amartya Sen comme un économiste humaniste.

Principaux ouvrages:
- Collective choice and social welfare 1970.
- On economic inequality 1973.
- Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation 1981.

L'INSTITUT ARABE DE PLANIFICATION

Nous avons publié dans le numéro précédent de Hadith el Malia le programme des formations disponibles à l'Institut Arabe de Planification. Dans cet article, nous introduisons les autres activités de l'Institut et nous vous rappelons que vous pouvez toujours présenter les demandes de participation aux formations pour les mois de mars, avril et mai.

QUELQUES REPERES HISTORIQUES

En 1966, l'Institut Koweiti pour la Planification Economique et Sociale au Moyen-Orient est devenu un institut indépendant. Cette transformation a été effectuée conformément à un accord de cinq ans signé entre le gouvernement du Koweit et le Programme des Nations Unies pour le Développement.

La période de cinq ans écoulée, l'Institut a été transformé en une institution arabe indépendante: l'Institut Arabe de Planification. L'accord signé entre les membres de la Direction de l'Institut et le Programme des Nations Unies pour le Développement limitait le rôle des Nations Unies à fournir un certain nombre d'experts internationaux en plus des experts nationaux. La contribution des Nations Unies s'acheva en 1980 et les pays arabes membres ont fait de l'IAP une institution arabe indépendante, régionale et à but non lucratif.

Aujourd'hui, l'IAP compte parmi ses membres la plupart des pays arabes. Son statut l'incite à rester ouvert à tout pays arabe désireux de rejoindre l'Institut. En tout état de cause, l'IAP va poursuivre sa politique de service à l'ensemble des pays arabes, sans considération d'appartenance.

LES PAYS MEMBRES DE L'IAP

Lybie	Etat du Bahreïn
Mauritanie	Sultanat d'Oman
Qatar	Egypte
Syrie	Irak
Tunisie	Jordanie
Emirats arabes unis	Koweït
Yemen	Liban

ROLE ET OBJECTIFS

La mission première de cette organisation régionale consiste à encourager le développement économique et social des pays arabes à travers la formation, la recherche, les activités de conseil, les réunions de groupes d'experts ou encore diverses publications.

Nous avons publié dans le numéro précédent de Hadith El Malia, le programme des sessions de formation que propose l'Institut Arabe de Planification. Nous vous présentons dans ce numéro les autres activités de l'I.A.P et nous en profitons pour vous rappeler que vous pouvez toujours présenter des demandes de participation aux promotions de l'I.A.P. pour les mois de mars, avril et mai.

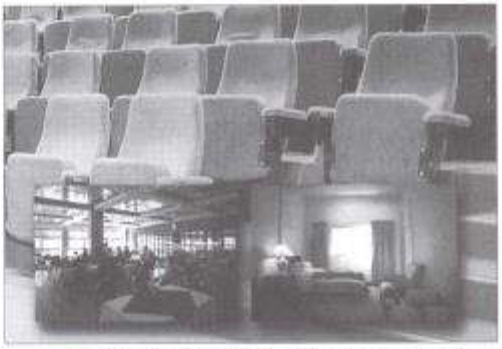

En ce qui concerne la formation, l'IAP fournit les connaissances de base nécessaires et les compétences qui permettent aux pays arabes de rester en contact avec les derniers développements en matière de gestion économique, de développement et de planification. L'Institut offre une grande variété de programmes de formation destinés à améliorer les compétences et à accroître l'efficacité des salariés du public comme du privé. L'IAP offre également des programmes spéciaux de formation pour les hauts fonctionnaires des pays arabes. Son rôle de consultant l'amène à proposer des programmes spécialisés à des institutions et des organisations.

Dans sa fonction de groupe de réflexion, l'IAP dirige des recherches et des études. Il collabore avec des experts d'autres pays arabes, des institutions régionales et internationales. Il s'agit pour cet Institut d'identifier les problèmes et de proposer des solutions concernant le développement à court terme des pays arabes.

L'IAP fournit également des services de conseil aux gouvernements arabes, aux institutions régionales et internationales ainsi qu'au secteur privé. Ces études, qui portent sur la gestion économique, la politique de développement et la planification, répondent à des besoins spécifiques.

L'IAP tient des conférences, organise des réunions d'experts et dirige des séminaires sur des sujets touchant au développement économique et social du monde arabe. C'est l'occasion pour les experts régionaux et internationaux de discuter sur les conclusions de leurs recherches, de partager des opinions à propos de thèmes intéressant les pays arabes.

Les séances de recherche et les réunions de groupes d'experts à l'IAP donnent lieu à des publications variées à la fois aux niveaux régional et international.

suite de la page 1

Le séminaire sur l'éthique - qui devrait démarrer au mois de mars - donnera lieu au lancement de la rédaction d'une Charte Ethique du ministère des Finances. Cette Charte, qui devrait être officialisée en l'an 2000, sera donc l'expression de l'engagement des fonctionnaires sur la qualité de leur service à l'égard du public. Un comité de rédaction sera formé, qui prendra en compte toutes les suggestions exprimées dans le cadre du séminaire sur l'éthique ou par les suggestions individuelles des fonctionnaires du ministère.

La formation doit néanmoins être accompagnée de la possibilité pour chaque fonctionnaire de voir prises en compte ses légitimes ambitions professionnelles. Qui plus est, la fonction publique en général et le ministère des Finances en particulier rassemblent des richesses humaines et techniques formidables; il est de notre devoir, aussi bien pour le progrès de la nation que pour le développement de chaque fonctionnaire, de les mettre en valeur. L'INSTITUT DES FINANCES mettra donc en place pendant l'année 1999 un système informatisé de gestion des actions de formation permettant également de souligner les compétences individuelles. Ceci permettra aux autorités de préparer la mise en place d'une politique de gestion des Ressources humaines dans le ministère, comme cela existe dans toutes les grandes entreprises et administrations modernes.

Dr Jean-François Bijon, directeur de l'Institut des Finances

LUDOVIC S'EN VA!

Après deux années passées au Liban, Ludovic Morinière est rentré en France, laissant derrière lui des collègues et des amis tristes de le voir partir et heureux de l'avoir connu.

Ludovic est arrivé en décembre 1996 au Liban, pour travailler à l'Institut des Finances comme «coopérant du service national». Il a rapidement montré des qualités qui l'ont rendu indispensable: ardeur au travail, quels que soient les horaires; disponibilité pour rendre service dans tous les domaines, que ce soit pour installer un programme informatique ou pour organiser une réunion; participation avec enthousiasme et pragmatisme à tous les projets de développement de l'Institut des Finances. A la fin de son service en mars 1998, il était devenu tellement indispensable que l'on a dû le convaincre de rester quelques mois de plus.

Ludovic Morinière

Avant de partir, Ludovic nous assurait que, s'il a pu donner un peu à l'Institut des Finances, il en a été mille fois récompensé par ce qu'il a reçu du Liban: une découverte des traditions et du tempérament libanais, la participation à une grande œuvre de reconstruction, des amitiés chaleureuses et enrichissantes.

Ludovic est parti avec de nombreux projets pour son avenir. Comme le virus du voyage semble l'avoir gagné, son nouvel horizon semblait se situer non pas en France, mais aux Etats-Unis. Bonne chance, Ludovic!

Thumbs.db

حديث المالية

HADITH EL MALIA

نشرة صادرة
عن المعهد المالي

نشرة داخلية لوزارة المالية، عدد رقم ٥ – كانون الثاني ١٩٩٩

يسرني كتابة افتتاحية العدد الخامس من «حديث المالية»، التي نعتبرها وسيلة اتصال قيمة بين أفراد أسرة وزارة المالية وخير مرآة لنشاطات الوزارة تجاه الرأي العام.

لقد كان إنشاء المعهد المالي للتدريب إنجازاً هاماً يساهم في تلبية الحاجات الإدارية والتنظيمية في الوزارة بهدف تفعيل دور الموظفين وتطوير أداءهم وأعدادهم لخدمة المواطنين بشكل أفضل.

وبما أن ثروة لبنان الأساسية هي رأسماله البشري فإن أي نشاط تدريبي في إطار المالية العام يغني الموظف ويكسبه معلومات جديدة ويؤهله بكفاءة إضافية في ممارسة وظيفته، هو مكسب لا يستهان به خاصة بعد الظروف القاسية التي مرت على لبنان والتي ما زلنا نعاني منها لغاية اليوم، وكما تعلمون فإن الأنظار متجهة نحو وزارة المالية لتقييم مستوى أداءها. وذلك لأسباب معروفة عناوينها الرئيسية حالة العجز في المالية العامة والدين العام المتراكم، والإصلاح الضريبي. وفي كل هذه المجالات يوفّر المعهد المالي ينبوعاً هاماً لموظفي الوزارة لتأمين التدريب على الأساليب الجديدة في إدارة المالية العامة.

لذلك أوجّه لكل مَن يعمل في المعهد، مدربين ومتدربين وإداريين، أطيب التحية. كما أحيّي في وجود المعهد وتكثيف عمله إنجازاً مثالياً لما يمكن أن يحققه التعاون بين لبنان وفرنسا على مستوى تبادل الخبرات الإدارية والتقنية.

د. جورج قرم
وزير المالية

المعهد المالي:
مشاريع العام ١٩٩٩-٢٠٠٠

دخلت عملية تطوير الوزارة وتحديثها، عن طريق التأهيل المستمر والتواصل الداخلي، مرحلة جديدة. وكانت السنتان الأوليان قد خُصصتا لإنشاء المعهد المالي ووضع أسس العمل فيه. ولقد شارك ١٣٠٠ موظّف من الإدارة العامة للمالية والإدارة العامة للجمارك ودائرة السجل العقاري والمساحة في واحدة على الأقل من الدورات التي أقيمت في المعهد. وستكرّس السنتان القادمتان للعمل على تحسين فعالية الوزارة وإنشاء نظام حيوي ومناسب لإدارة الموارد البشرية. والهدف المنشود واضح تماماً، وهو جعل وزارة المالية اللبنانية مثالاً يحتذى به في ما يتعلّق بنوعية الخدمات التي تقدّم للمواطنين.

سيتم في الأشهر الأولى من العام ١٩٩٩ إجراء كشف عن حاجة خدمات الوزارة ومرافقها من الكفاءات والمؤهلات الجديدة. بنتيجة هذا الكشف سيصار إلى صياغة خطة تأهيل لفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٠. ستسمح خطة التأهيل هذه بتحديد الدورات التقنية الضرورية لتسهّل على كل موظّف التكيّف مع عملية تحديث الوزارة في كافة المجالات، ومنها: المعلوماتية، طرق المحاسبة، طرق الضبط والتدقيق، الشؤون المالية وإلى ما هنالك.

يرافق دورات التأهيل التقني دورات تأهيل عامة من شأنها ترسيخ فهم البيئات الاقتصادية والمالية والقانونية التي يعمل فيها موظفو وزارة المالية. إلى ذلك، تقام سلسلة دورات من شأنها تحسين نوعية العمل، ومنها: ندوات في الإدارة الحديثة والعلاقات العامة وأخلاقيات الموظف.

التتمة صفحة ١٠